الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1155
11 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ
إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جميع الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١	٢
أولا -	دور رأس المال الأجنبي	٢ - ٤	٢
ثانيا -	الأنشطة الإنمائية الرئيسية	٥ - ١٧	٣
	ألف - السياحة والتنمية العقارية	٥ - ١٦	٣
	باء - القطاعات الأخرى	١٧	٥

160693 160693 93-34557

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[1]

مقدمة

١ - ترد المعلومات الأساسية عن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في ورقة العمل العامة التي أعدت للدورة الحالية للجنة الخاصة (A/AC.109/1150). وترد أدناه المعلومات الإضافية المتعلقة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في الاقليم.

أولا - دور رأس المال الأجنبي

٢ - لا تزال علاقات الاقليم بالولايات المتحدة الأمريكية وقربه منها، بالاضافة الى مناخه الاستوائي، تجتذب اهتمام الأعمال التجارية في الولايات المتحدة وفي أنحاء أخرى. وفي محاولة من جانب حكومة الاقليم لتوسيع قاعدتها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على السياحة، شرعت في تنفيذ برنامج شامل للتنمية الاقتصادية يهدف الى إنشاء هياكل أساسية اقتصادية واجتماعية سليمة وتنشيط النمو الصناعي. وقدمت حكومة الولايات المتحدة وحكومة الاقليم مجموعة من الحوافز الضريبية الجديدة للمستثمرين من الولايات المتحدة والمستثمرين الأجانب من القطاع الخاص، وهي حوافز من شأنها أن تزيد الفوائد التي تعود على الصعيد المحلي.

٣ - ولا تزال المجالات الرئيسية للاستثمار الأجنبي، وبصفة أساسية من الولايات المتحدة، هي السياحة والتنمية العقارية، والصناعة التحويلية، والأعمال التجارية الدولية. أما خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخطوط الجوية، فهي مملوكة على وجه الحصر للمصالح الأجنبية.

٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت حكومة الإقليم جهودها الرامية إلى تنويع الاقتصاد. وذكر حاكم الإقليم في خطابه عن حالة الإقليم الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عدة أهداف للسياسة يتوقع أن تؤدي إلى إعادة تنشيط الاقتصاد. واسترعى الانتباه إلى الأزمة المالية التي ما زال الإقليم يواجهها وقدر أن العجز سيزيد إلى نحو ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وشدد على ضرورة توجيه جميع الجهود نحو زيادة تنويع الاقتصاد في الإقليم، مشيرا إلى أنه في حين أن الدراسات التي أجريت مؤخرا تؤكد من جديد سيادة قطاع السياحة في الاقتصاد، فإنه قد ثبت أن قطاع الصناعة التحويلية هو الذي ينتج المضاعف الأكبر في الاقتصاد. وفي ذلك الصدد، فإن الحكومة لن تعمل على تشجيع السياحة فحسب، بل ستقدم أيضا حوافز ضريبية وحوافز أخرى لكي تجتذب إلى الإقليم مؤسسات للصناعة التجميعية والصناعة التحويلية الخفيفة غير الملوثة.

ثانيا - الأنشطة الإنمائية الرئيسية

ألف - السياحة والتنمية العقارية

٥ - لا تزال السياحة والخدمات المتصلة بها تمثل النشاط الرئيسي، إذ استأثرت بنسبة ٦٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي. وزاد مجموع عدد الزائرين بنسبة ٠,٧ في المائة فقط حيث وصل إلى ١,٩٦ في المائة مليون زائر في عام ١٩٩٢، مقابل زيادة بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩١. وانخفضت معدلات شغل غرف الفنادق مرة أخرى من ٥٨,٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٥٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٢[٢]. إلا أن إجمالي إنفاق السائحين على مدى الفترة ذاتها ارتفع بنسبة ٥,٥ في المائة إلى ٧٩١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة[٣].

٦ - ومن الجدير بالذكر أن أكبر فندق في سانت كروي، وهو منتجع كارامبولا السياحي المؤلف من ١٥٨ غرفة، قد توقف عن العمل في حزيران/يونيه ١٩٩١، عقب انخفاض معدلات شغل الغرف والصعوبات المالية التي واجهها، الأمر الذي أدى إلى فقدان ٢٠٠ وظيفة تقريبا (A/AC.109/1123، الفقرة ٦).

٧ - وأفادت التقارير في آذار/مارس ١٩٩٣ بأن الجهات الدائنة لمنتجع كارامبولا السياحي، وهي عبارة عن اتحاد لشركات التأمين، قد وضع يده بصورة رسمية على العقار، ممهدا بذلك السبيل لبيعه. كما أفادت التقارير بأن شركة سارغاسو، وهي شركة يملكها السيد ويليام يونغ، أحد رجال الأعمال بالولايات المتحدة، قد تقدمت بطلب إلى شركة التنمية الصناعية التابعة للإقليم لشراء الفندق، الذي تقدر قيمته بنحو ٢٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. واقترح السيد يونغ أن يجعل الفندق منتسبا لسلسلة فنادق راديسون. وتقوم مجموعة راديسون حاليا بتشغيل ثمانية منتجعات في منطقة البحر الكاريبي وتملك شركتها الأم، كارلسون ترافيل، نحو ٦٠٠ ٢ من وكالات السفر المنتسبة على النطاق العالمي[٤].

٨ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، استمرت معاناة صناعة تأجير القوارب بسبب الآثار الناجمة عن إعصار هوغو الذى أصاب الإقليم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقد ولّد هذا القطاع الفرعي مبلغ ٨٢,٧ من ملايين الدولارات في موسم ١٩٨٨/١٩٨٩ واستخدم ما يزيد على ٦٠٠ ٢ شخص. بيد أن الأرقام التي وردت مؤخرا تشير إلى أنه بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، كانت الصناعة تولّد نحو ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا وتستخدم أقل من ٠٠٠ ١ شخص. وقد ذكر رئيس لجنة الشؤون العمالية وشؤون المحاربين القدماء التابعة لمجلس الشيوخ أنه ينبغي لحكومة الإقليم أن تزيد من الحوافز التي تقدمها لهذه الصناعة، وذلك باتباع إجراءات من بينها إلغاء الضريبة التي تبلغ نسبتها ٣ في المائة على استيراد قوارب الاستئجار. وفي مقابل تلك الحوافز، ينبغي للصناعة أن تلتزم التزاما كاملا بتشغيل أهالي جزر فرجن الأصليين، الذين كانوا يستبعدون في أغلب الحالات من الصناعة البحرية[٥].

التنمية العقارية

٩ - كما ذكر في السابق، أجريت مناقشات مطولة بين حكومة الإقليم، والمجتمع المحلي، ومجموعات المصالح الخاصة من جانب، وحكومة الولايات المتحدة ووكالاتها من الجانب الآخر، بشأن نقل ملكية واتر أيلند، وهي رابع أكبر جزيرة في الإقليم، إلى حكومة الإقليم بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي الوقت ذاته، كانت هناك أيضا مناقشات جارية بين المجموعات الممثلة للأطراف المذكورة أعلاه وشركة الهند الغربية المحدودة (ويكو)، وهي شركة تابعة لشركة إيست إسياتيك الدانمركية، بشأن ملكية الأراضي المغمورة والمعمرة في ميناء شارلوت أمالي وحوله، والتحكم فيها. وترد التفاصيل المتعلقة بنقل ملكية واتر أيلند في ورقة العمل السابقة التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/1123، الفقرة ١٠). ويرد أدناه مجمل للتطورات المتعلقة بشراء حكومة الإقليم للعقار التابع لشركة "ويكو".

١٠ - وقد أشار حاكم الاقليم، في خطابه عن حالة الاقليم الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أنه منذ ٧٥ سنة خلت عندما اشتري الاقليم من الدانمرك، أعطت المعاهدة الموقعة حقوق السيطرة على ميناء شارلوت أمالي الى شركة إيست اسياتيك. بيد أنه على مدى السنين كان ذلك الشرط مصدر قلق بالغ. وأحبطت المحاولات المتكررة التي بذلتها حكومة الاقليم لممارسة درجة ما من التنظيم واستعادة السيطرة على ميناء الدخول الاستراتيجي هذا بسبب نصوص المعاهدة وعن طريق محاكم الولايات المتحدة.

١١ - وطبقا لما ذكره الحاكم، فإن أحد مؤشرات النضج السياسي لأي شعب هو قدرته على السيطرة على التنمية على طول شواطئه. وقد شعر الحاكم بالاحباط نظرا لضعف موقف الحكومة لفرض التخلي عن هذا الأثر من آثار الاستعمار. ولم تأت مناشدات حكومة الاقليم التماسا لمساعدة وزارة خارجية الولايات المتحدة بأي رد. ومما يدعو الى السخرية أنه بمناسبة العيد الماسي عرض على حكومة الاقليم شراء أسهم تلك الشركة، بما يؤدي الى حصول الشعب على حقوق السيطرة على الميناء فيما يمكن أن يكون فرصة العمر.

١٢ - وأعلن الحاكم أنه اذا لم يستطلع الى اقصى مدى ممكن مسألة استعادة الملكية للأجيال القادمة سيكون مؤداه التخلي عن مسؤولياته بوصفه حاكما. وقام في هذا الصدد بإنشاء لجنة من المسؤولين الحكوميين وخبراء القطاع الخاص لتحليل مسألة الشراء المقترح وإسداء المشورة له. وكانت ولاية اللجنة تتمثل في تحديد هيكل الشراء، والحصول على التمويل، وإنشاء أو اعتماد فريق للتشغيل والادارة مشابه للفريق القائم بالفعل.

١٣ - وناشد الحاكم جميع أهالي جزر فرجن أن يدركوا مغزى هذا التطور الهام، وشدد على أنه ليس هناك ما يستدعي حدوث أي خلافات حزبية أو تشاحنات ضيقة الأفق. والأحرى أن من شأن الحصول على ممتلكات "ويكو" لمنفعة الأجيال المقبلة أن يخدم مصالح الاقليم على أفضل وجه على المدى الطويل. وحث شعب الاقليم على التعاون معه من أجل تحقيق ذلك الهدف.

١٤ - وقد أفادت المعلومات التي وفرتها حكومة الاقليم بأن الحاكم قدم في آذار/مارس ١٩٩٣ الى المجلس التشريعي العشرين للاقليم مشروع تعديل على مشروع قانون شراء "ويكو". ومن شأن ذلك التعديل أن يساعد على تحقيق قدر مهم من الانتعاش الاقتصادي في جزيرة سانت كروي. وفي إعلان مماثل، أفادت التقارير بأن الحاكم اقترح في رسالة موجهة الى رئيس مجلس الشيوخ أن يجري التوقيع الرسمي على مشروع قانون شراء "ويكو" في يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣، في الذكرى السنوية السادسة والسبعين لنقل تبعية الاقليم من حكومة الدانمرك الى حكومة الولايات المتحدة[٦].

١٥ - ووفقا لما أفادت به التقارير الصحفية في نيسان/ابريل ١٩٩٣، كانت حكومة الاقليم مستعدة لشراء ممتلكات "ويكو"، التي تشمل رصيف سانت توماس لرسو سفن الرحلات ومجمع التسوق، فضلا عن الأراضي المغمورة، بسعر قدره ٥٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وذكر التقرير أن ممثلي حكومة الاقليم وشركة "ويكو" سيعقدان جلسة "الإقفال" في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣، وهو الوقت الذي ستقوم حكومة الاقليم فيه بدفع عربون قدره ٤,٨ من ملايين دولارات الولايات المتحدة أو تقديم ضمان بائتمان ضريبي بنفس المبلغ. وستتضمن الحصة النقدية وقدرها ٤٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مبلغ ٦ ملايين دولار أخرى في صورة ائتمانات ضريبة[٧]. وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٣، أبلغ ممثل الاقليم اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة والالتماسات والمعلومات والمساعدة، في جملة أمور، أن آاليات التمويل لشراء ممتلكات "ويكو" مازالت قيد النظر.

١٦ - وبالنسبة للتطورات الأخرى المتعلقة بالممتلكات والعقارات، انخفض عدد البيوت المباعة بنسبة ٤٤,٨ في المائة من ٤٥٥ في عام ١٩٩١ الى ٢٥١ في عام ١٩٩٢. وزاد متوسط سعر بيع البيوت بنسبة ٢٠ في المائة من ٧٣٤ ١٧٥ دولارا من دولارات الولايات المتحدة الى ٧٣٢ ٢١٠ دولارا. كما انخفض عدد الوحدات السكنية المباعة من ٢٧٦ الى ١٩٧ وحدة (أي بنسبة ٢٨,٦ في المائة). وسجلت سانت كروي أكبر انخفاض في جميع الفئات، أي عدد البيوت المباعة (انخفاض بنسبة ٥٧,٤ في المائة)؛ متوسط سعر بيع البيوت (انخفاض بنسبة ١٠,٤ في المائة)؛ وانخفاض نسبته ٥٣ في المائة في عدد الوحدات السكنية المباعة؛ وانخفاض نسبته ١٥ في المائة في سعر الوحدات السكنية.

باء - القطاعات الأخرى

١٧ - يرد في ورقة العمل العامة التي أعدت للدورة (A/AC.109/1150) موجز للمعلومات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية الأخرى التي تعمل فيها المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها في الاقليم (التنمية الصناعية، والأعمال التجارية الدولية، والاتصالات والمرافق الأساسية). ولم يتم الابلاغ عن أية تطورات أخرى.

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات التي أحالتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الفترة ١٩٩٢ الى ١٩٩٣.

(٢) جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، مكتب البحوث الاقتصادية، إدارة التنمية الاقتصادية والزراعة.

(٣) عملة الاقليم هي دولار الولايات المتحدة.

(٤) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٥) المرجع نفسه، ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(٦) مكتب العلاقات العامة، النشرة الاخبارية الرسمية، العددان ٢٥٥ و ٢٦١ ، ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣.

(٧) The Daily News (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)، ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣.